



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

# مجلس الأمة

## الجريدة الرسمية للمدافلات

الفترة التشريعية الخامسة - السنة الأولى - الدورة الربيعية 2010 - العدد: 09

الجلسة العلنية العامة

المنعقدة يوم الخميس 25 رجب 1431

الموافق 08 جويلية 2010

# فهرس

1. محضر الجلسة العلنية الثانية عشرة ..... ص 03

■ أسئلة شفوية.

2. ملحق ..... ص 24

■ سؤال كتابي.

محضر الجلسة العلنية الثانية عشرة  
المنعقدة يوم الخميس 25 رجب 1431  
الموافق 08 جويلية 2010

**الرئاسة:** السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

**تمثيل الحكومة:**

- السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية؛
- السيد وزير الشباب والرياضة؛
- السيد وزير الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار؛
- السيد وزير العلاقات مع البرلمان.

**افتتحت الجلسة على الساعة العاشرة صباحا**

**السيد الرئيس:** بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة. بعد الترحيب بالسادة أعضاء الحكومة ومساعدتهم، يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة الاستماع إلى عدد من الأسئلة الشفوية التي سيتقدم بطرحها عدد من الزملاء وتتعلق بقطاعات مختلفة وسماع ردود السادة الوزراء المسؤولين عن هذه القطاعات.

دون إطالة وطبقا لأحكام المادة 134 من الدستور والمادتين 68 و71 من القانون العضوي رقم 99 - 02، المؤرخ في 08 مارس 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، والمادة 76 من النظام الداخلي لمجلس الأمة، نشرع في السؤال الشفوي الأول والكلمة للسيد كمال بلخير وقطاع الفلاحة والتنمية الريفية.

**السيد كمال بلخير:** بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السادة معالي الوزراء، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

أسرة الإعلام، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. سؤال شفوي موجه إلى معالي وزير الفلاحة والتنمية الريفية.

طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور والمادتين 68 و71 من القانون العضوي رقم 99 - 02، المؤرخ في 08 مارس 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم سؤالاً شفويا التالي نصه:

لقد خصصت الدولة مبالغ مالية ضخمة وهائلة لمشروع برنامج التجديد الريفي المندمج عبر الوطن. إن الهدف من هذا البرنامج هو تثبيت المواطن والفلاح في أماكنهم، وذلك من خلال البرامج التنموية المقترحة في هذا المشروع، أي تحقيق جميع متطلبات الحياة والمرافق الضرورية التي يحتاجها المواطن الريفي في حياته اليومية.

إلا أننا من خلال معاشتنا لواقع هذا البرنامج خاصة عبر ولاية سكيكدة لم نشهد إنجازات محققة ميدانيا تتناسب وحجم هذه الإمكانيات المالية المرصودة، مما يجعلنا، معالي الوزير، نطرح التساؤل الآتي:

- مامدى ما حققه هذا البرنامج وما سيحققه مستقبلا عبر ولاية سكيكدة؟  
تقبلوا مني، معالي الوزير، فائق عبارات التقدير والاحترام وشكرا.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد كمال بلخير، أحيل الكلمة الآن إلى السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية.

**السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية:** السيد رئيس مجلس الأمة الموقر، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، السيدات والسادة الحضور،

سكيكدة؟ أظن أنه غير كاف، هذا ما جعلنا في بداية طريقة العمل نريد أن نجمل كل الأموال سواء القطاعية أي الخاصة بقطاع الفلاحة أو التابعة لقطاعات أخرى وتنجز بطريقة مندمجة، مبرمجة تعكس عمل ومشاركة الأشخاص أنفسهم وفي السنوات المقبلة سيكون بالتقريب 12000 مشروع جوارى على المستوى الوطني مسجلا وتمس ولاية سكيكدة وبالأخص 38 بلدية منها وبها عدة محيطات يمكن أن يستفيد 100 محيط من هذه العمليات والتي تتعلق بالخصوص بغرس الأشجار والحيوانات وكذلك المرافق اللازمة وهذا خارج قطاع الفلاحة باعتبارها قوة اقتصادية، وعندنا عبارة نقولها دائما: «الريف هو البحر والفلاحة هي السمكة» فإذا كان محيط الريف جيدا فإن السمكة تسمن، وعليه فيجب أن يكون التكامل في هذا الميدان.

أما عن العمليات المسطرة في الخماسي المقبل والخاص بولاية سكيكدة فقط فإن العمليات الريفية الخاصة بهذا القطاع تمثل بالتقريب ما بين 30 % من التدخلات في هذه المحيطات 3 ملايين ونصف المليار دينار مسجلة بولاية سكيكدة معناه أنها تمثل 30 % من باقي القطاعات الأخرى التي سوف تدخل في هذا الفضاء؛ إذن فالعملية هذه مستمرة والتنمية دائمة وأريد كذلك أن أؤكد أن ولاية سكيكدة مثلها مثل الولايات الأخرى التي تعتبر الفضاءات الريفية من بين الاهتمامات الهامة، فالسياسة الحالية اليوم هي سياسة وطنية وهي متكفل بها من طرف عدة جهات بالتجنيد اللازم بمرافقتكم ومرافقة المنتخبين المحليين وكذا المجتمع المدني، ربما قد اخترنا الطريق الصعب لكنه الطريق الذي يعطي الديمومة، المهم ليس أن نقول لقد قمنا بهذا وذاك لكن الطرح هو أن تبني وتنجز هذه المشاريع من أعلى إلى أسفل وأنتم تعلمون أن كل الآليات موجودة اليوم فقد تمت برمجة عدة تكوينات تابعها رؤساء الدوائر بأنفسهم وكذلك أجريت لقاءات عدة مع رؤساء البلديات في هذا الميدان، زيادة على المجتمع المدني والإطارات، أما على مستوى قطاعنا أعني بذلك قطاع الفلاحة والتنمية الريفية فقد عيننا المديرية العامة للغابات

السلام عليكم.

في البداية أريد أن أشكر جزيل الشكر السيد كمال بلخير على طرحه هذا السؤال حول السياسة الوطنية للتجديد الريفي، وللتذكير، المصادق عليها في نهاية سنة 2006 والتي بوشر في تطبيقها كما تعلمون عبر برنامج التجديد الريفي حسب الجدول الآتي:

سنة 2007 كانت سنة نموذجية وسنة الترسخ قبل التعميم المرتقب كمرحلة أولى من 2009 إلى 2010. وأريد أن أذكر بأنكم في دائرة بني عزوز قد شاركتكم في بلورة المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة وتعلمون كما أعلم أنه بعد عملية التشخيص لكل الفضاءات الريفية على مستوى الوطن و979 بلدية مصنفة ريفية ثم بلورة مقاربة جعلنا نتجاوب مع الواقع ونريد أن نكمل أو نجعل آليات للتكامل في هذه الفضاءات الريفية حول المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة وهذا يتطلب على كل الفاعلين على مستوى هذه المحيطات أنها لا تتدخل بانسجام لكي نجعل لهذه العملية ديمومة واستدامة وكان الأمر يتطلب شرحا طويلا حتى يتدخل المنتخبون المحليون وكذا المجتمع المدني وكذلك الإطارات الموجودة في هذه الفضاءات، بالطبع لا نعتقد أنها عملية سهلة ولكن في نفس الوقت هذا هو الطريق وهذا هو الحل الوحيد لا يوجد طريق آخر وبالتالي يجب أن تبني من أعلى إلى أسفل وبطريقة مندمجة ومتكاملة؛ هذا ما جعل العمليات تبدو بطيئة نوعا ما ولكنها هي التي تعطي التجاوب الحقيقي وخاصة المناطق التي كان بها تجنيد للفاعلين ميدانيا فإننا نرى أن المشاريع الجوارية الخاصة بالتنمية الريفية المندمجة قد نجحت وأظهرت أنها حقيقة نجحت وهذا ما يجعل الطلب يكون قويا اليوم حول هذه المنهجية وهذه السياسة (الطريق).

أما ولاية سكيكدة إن قلنا إنه لم ينجز بها أي مشروع فهذا غير صحيح فأكثر من 11000 سكن ريفي أنجز وأكثر من 1000 هكتار شجرت ولدي عدة أرقام لا يمكنني إعطاؤها جميعا ولكن قد تجسدت ميدانيا فأنا أتساءل هل هذا كاف لطلب ولاية

في 08 مارس 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أتقدم بسؤال شفوي إلى السيد معالي وزير الفلاحة.

معالي الوزير، أريد فقط أن أذكر بأنني وددت بأن أرجع إلى بعض المهام الكلاسيكية الخاصة بالجماعات المحلية وكنت قد تطرقت سابقا في جلسة سابقة إلى سؤال موجه إلى السيد معالي وزير الموارد المائية بخصوص الأمراض المتنقلة عن طريق المياه ووددت كذلك اليوم أن أعود إلى بعض المهام الكلاسيكية وخاصة فيما يتعلق بالسقي عن طريق المياه القذرة، فإذا كان الجميع يعلم بأن بلادنا تعتمد على الكثير من مصادر الري كالأبار والسدود والوديان وغيرها، فهناك البعض يستعمل المياه المستعملة أو ما يعرف بالسقي عن طريق المياه القذرة في مجال الري وعليه، أسألكم ما حقيقة وحجم هذه الظاهرة؟ أي السقي بالمياه القذرة وماهي الإجراءات المتخذة لمنع ذلك؟ كما أسأل معاليكم كذلك عن مدى الخطر الذي تشكله هذه المنتوجات الفلاحية خاصة الخضروات على صحة المواطن وماهي الإجراءات المتخذة بالتنسيق مع الدوائر المختلفة بما أن المشكل يتعلق في حقيقة الأمر بالفلاحة ودوائر وقطاعات أخرى مثل الجماعات المحلية، الموارد المائية والصحة؟ أشكركم والسلام عليكم.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد عبد الله بن التومي، والكلمة الآن للسيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية.

**السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية:** سيدي رئيس مجلس الأمة،

سيداتي، سادتي أعضاء مجلس الأمة، أريد أن أشكر السيد عبد الله بن التومي على اهتمامه بموضوع يهم صحة المواطن من جراء استعمال المياه القذرة للسقي الفلاحي وكما قلت إن مثل هذه العمليات تهم كل المتدخلين سواء من الجماعات المحلية أو قطاعات أخرى مهمة بهذا الإطار وسألتموني ماهو الحجم؟ أظن أنه لا يوجد رقم معين ولكن الأمر الملاحظ ميدانيا أن فيه تقلصا، لماذا هذا التقلص؟

بكل إدارتها حتى ترافق هذه العمليات وتؤطرها ميدانيا وتلعب دور المنشط لكي يحصل التكامل بين كل المتدخلين وأشكركم على اهتمامكم بهذا المشروع لأنه مشروع طموح، وطني يجب أن نقبل بالطرح مثلما هو موجود وولاية سكيكدة ولاية هامة جدا وأنت على دراية بأصل ولاية سكيكدة وأنت تعرف تلك الفضاءات وتطور تلك المناطق الفضائية يعني استقرارها وشعارنا أن هذه القواعد تطبق على ولاية سكيكدة وحتى على الولايات المجاورة لها لأن للريف مستقبلا وقدرات للاكتشاف والتثمين هذه إرادتنا حتى نسير في هذه الحركية وأشكركم.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد الوزير، أعود فأسأل السيد كمال بلخير هل يريد أخذ الكلمة؟ الكلمة لكم السيد بلخير.

**السيد كمال بلخير:** شكرا سيدي الرئيس، أشكر معالي الوزير على عناصر الإجابة التي خصنا بها، حيث لا نشك لحظة واحدة بأن قطاع الفلاحة بصفة عامة يخطو خطوات كبيرة في الآونة والمدة الأخيرة وخاصة منذ مجيئكم على رأس هذه الدائرة الوزارية وشكرا.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد كمال؛ ليس للسيد الوزير ما يضيفه، أشكر السيد بلخير والسيد الوزير ونبقى في القطاع ذاته وأحيل الكلمة الآن للسيد عبد الله بن التومي وقطاع الفلاحة دائما.

**السيد عبد الله بن التومي:** شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم. السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السادة الوزراء، أصحاب المعالي، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة، السيدات والسادة الحضور، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور والمواد 68 و71 من القانون العضوي رقم 99 - 02، المؤرخ

وقصد معالجة واستعمال هذه القدرات - من جهة من أجل حماية الصحة ومن جهة أخرى لا ننسى أننا في وطن مياهاه عزيزة - إذن وقصد معالجة هذه القدرات سطر قطاع الموارد المائية - ونحن مشاركون معه - برنامجا طموحا يهدف إلى إنجاز عدد من محطات التصفية.

إلى نهاية 2009 بالتقريب 102 محطة صحية هي موجودة، أما الحجم المنتج: 570 مليون م<sup>3</sup>.

البرامج في طور الإنجاز فهي ضعف أو أكثر من ضعف أي 176 محطة هي في طور الإنجاز.

أما عن القدرة الإجمالية المنتظرة فإنها تتضاعف لتصل وتعالج 1 مليار و 925 مليون م<sup>3</sup>.

وفي البرنامج الخماسي ما هو في طور الإنجاز كالتالي:

ينتظر إنجاز 40 محطة أخرى لمعالجة 1.2 مليار م<sup>3</sup> من المياه القذرة، ولكي تستعمل هذه المياه الصحية في الري الفلاحي وبمراعاة المعايير العلمية والدولية في هذا المجال لقد سطرت الدولة كذلك برنامجا عمليا يأخذ بعين الاعتبار صعوبة التحكم في تقنيات التصفية خاصة منها المتعلقة بمكافحة الجراثيم والمواد السامة الملوثة للمياه، كما أن هذه العمليات ستأخذ بعين الاعتبار نوعية النباتات التي تسقى بهذه المياه المصفاة (الأولوية تكون مثلا لبعض الأنواع من الأشجار بينما الخضروات ستستثنى من هذه العملية) وتلزمها من جهة عملية إرشاد وكذلك تدخل وتطبيق القانون ككل.

وعلى هذا الأساس توجد حاليا استعمالات تجريبية بالتنسيق مع وزارة الفلاحة والموارد المائية والوزارات الأخرى في كل من ولايات بومرداس، قسنطينة ومعسكر والتي من خلالها تسعى وزارة الموارد المائية إلى تقنين استعمالها في المجال الفلاحي بوضع المقاييس المناسبة وفي هذا الإطار سيتم قريبا الانطلاق في برنامج نموذجي يمس كلاً من ولايات تلمسان منطقة الحناية (1000 هكتار)، ووهران منطقة ملاطة (350 هكتارا)، بومرداس (350 هكتارا)، برج بوعريريج (350 هكتارا)، سطيف كذلك (800 هكتار)، قسنطينة (600 هكتار)، معسكر (300 هكتار)، ورقلة (800 هكتار)

لأنه مقارنة مع الواقع هناك عمليات عدة نحن بصدد إنجازها فقد طلبنا بدورنا من وزارة الموارد المائية خاصة إفادتنا لكي نحاول أن نجيبكم في هذا الإطار. أولاً وللتذكير في هذا الصدد فإن استعمال المياه القذرة للسقي هي ممنوعة منعاً باتاً بموجب أحكام القانون المتعلق بالمياه والذي تمت المصادقة عليه سنة 2005 والعقوبات الخاصة بهذه المخالفة هي صارمة، يعاقب أصحابها بالحبس من سنة واحدة إلى 05 سنوات وبـ 500.000 دج كغرامة وتضاعف العقوبة في حالة العود.

ذلك أن الدولة حريصة - وأنتم معها - كل الحرص على سلامة وصحة المواطنين في هذا المجال وتقوم بهذا الشأن السلطات العمومية المؤهلة بالتنسيق بالمخاطر الناجمة عن استعمال المياه القذرة وتطبيق القانون على المخالفين.

وسؤالكم أظن أنه يندرج في هذا الميدان. أما فيما يخص الأخطار الناجمة عن استعمال المياه القذرة في الفلاحة على صحة المواطن فهي كما يعلم الجميع عديدة ومختلفة لأنها تتعلق بمكونات هذه المياه من النفايات السامة الصناعية أو الكيميائية أو المنزلية الملقاة في مجاري المياه الطبيعية دون أي عملية تصفية مسبقة، مما ينتج عنها أضرار على صحة المواطن، وفي هذا الإطار، فإن الإجراءات المتخذة لحماية صحة المواطن تتم بالتنسيق مع القطاعات والدوائر المختلفة تحت إشراف لجنة وزارية مختصة بالأمراض المتنقلة عن طريق المياه هذا كأول خطوة تابعة لوزارة الصحة والسكن والمتواجدة عبر كل الولايات وهي مؤهلة لتقييم مدى الخطورة على صحة المواطن.

وقصد تفادي الأخطار الناجمة عن استعمال المياه القذرة فإن السلطات العمومية وضعت برنامجا طموحا لتصفية هذه المياه لسلامة صحة المواطن والمحيط.

إن حجم المياه القذرة الملقاة على المستوى الوطني تقدر حاليا بحوالي 750 مليون م<sup>3</sup> وستصل في السنوات العشر القادمة حسب التقديرات إلى 1 مليار و 500 مليون م<sup>3</sup>.



طبقاً لأحكام المادة 134 من الدستور والمادتين 68 و71 من القانون العضوي رقم 99 - 02، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، اسمحو لي معالي الوزير أن أطرح عليكم السؤال الشفوي الآتي:

نظراً لأنَّ سهل العبادلة المتربع على مساحات كبيرة له من الإمكانيات ما يسمح للدولة من أن تستثمر فيه وتعيد له التأهيل بعد أن أنفقت عليه الأموال الطائلة في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، ولأنَّ طاقة الفلاحين وخاصة الشباب منهم قد عادوا إلى الأرض، كونها المصدر الأول والأساس للعيش، فإنه لا مفر اليوم من أن يعاد الاعتبار لهذا السهل وتطرح مشاكله على طاولة النقاش بمعونة وزارة الفلاحة ووزارة الموارد المائية للقاسم المشترك بينهما، وهو أمل ينتظره الفلاحون على أحر من الجمر.

فهلا سيدي الوزير وأنتم المسؤول الأول عن هذا القطاع، قد أعددتكم العدة لفتح هذا الملف؟ ولكم جزيل الشكر والسلام عليكم.

**السيد الرئيس:** شكراً للسيد عبد القادر بن سالم وأحيل الكلمة الآن إلى السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية.

**السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية:** السيد رئيس مجلس الأمة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، أريد كذلك أن أشكر السيد عبد القادر بن سالم على اهتمامه بهذا الموضوع وأنا في الحقيقة أتقاسم معك الأمل، هذا المحيط هام ويقدر بـ 5400 هكتار وعملية استغلاله يمكن أن تتحسن بكثير، القدرات موجودة، المساحة في طور التهيئة وتقدر بالتقريب 1200 هكتار، أنا أتقاسم معكم هذا الطرح ففي الحقيقة أنه في إطار سياسة التجديد الفلاحي طورنا بعض الآليات - مثلما هو الشأن في محيط عبادلة - حتى تكون بها ربما عمليات مندمجة لأنه قد اتخذت

أي على مساحة إجمالية تقدر بحوالي 4500 هكتار تخضع للمراقبة ولاستعمال كل هذه التقنيات والإرشادات التي نتكلم عنها مع العلم أنه في بعض الدول وصلت إلى تصفية هذا الماء حتى يستعمل كماء شروب لكننا لم نصل إلى هذا الحد، فالتحكم في كل هذه المراحل جار وهذا ما نعمل به، فمن جهة نجسد مسألة تطبيق القانون من خلال الردع ومن جهة أخرى ندرج مسألة الإرشاد التحسيبي والرقابة الميدانية لتكون حاضرة وسنعمل في هذا الإطار وشكراً.

**السيد الرئيس:** شكراً للسيد الوزير، أعود فأسأل السيد عبد الله بن التومي هل لديه ما يضيفه تعقيباً على ما جاء به السيد الوزير؟ الكلمة لكم السيد عبد الله.

**السيد عبد الله بن التومي:** شكراً سيدي الرئيس؛ في الحقيقة ليس لدي تعقيب لكن أود أن أشكر السيد معالي الوزير على عناصر الرد التي خصنا بها بالرغم من أنها تتعلق بعدة قطاعات أخرى والتي نتمنى كذلك أن تكون هي الأخرى في الجانب البيئي والصحي مواكبة لحجم البرنامج المعول عليه في إطار الفلاحة، أشكركم مرة أخرى والسلام عليكم.

**السيد الرئيس:** إذن السيد عبد الله عبر عن الشكر وهذا طبعاً يعتبر كدليل على الاقتناع فنبقى دائماً في قطاع الفلاحة والتنمية الريفية وأحيل الكلمة إلى السيد عبد القادر بن سالم.

**السيد عبد القادر بن سالم:** بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السادة الوزراء،

زملائي أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم.

السؤال الشفوي موجه إلى معالي وزير الفلاحة والتنمية الريفية.

ثالثاً، أنجزت بعض الأدوات للتدخل ولما تكتمل طريقة العمل بالمؤسسات سنرى ونلاحظ إن شاء الله النتيجة ميدانياً وسنجعل من الاستغلال العقلاني لكل مواردنا هدفاً هاماً لأن الأمن الغذائي لا يمكنه أن يتحسن إلا باستعمال كل القدرات مهما كانت وهذه المنطقة من بين القدرات التي من الواجب واللازم تحيينها وشكراً.

**السيد الرئيس:** شكراً للسيد الوزير، أسأل السيد عبد القادر بن سالم هل يريد التعقيب؟ الكلمة لكم.

**السيد عبد القادر بن سالم:** شكراً سيدي الرئيس، شكراً سيدي الوزير على هذه الإيضاحات، فقط إن الآمال معلقة من فلاحي منطقة العبادلة بولاية بشار على خبرتكم وعلى ما توليه الوزارة من مجهودات تجاه هذا السهل باعتباره يتربع على مساحة كبيرة وهي حوالي 5400 هكتار وأن عدد الفلاحين هو 1495 أو أكثر وبالتالي فإن الفلاحين ينتظرون المزيد وشكراً لكم سيدي الوزير.

**السيد الرئيس:** شكراً للسيد عبد القادر، إذن السيد العضو المحترم قد أثنى على جهود الوزارة وعلى جهود السيد الوزير ومن ثم فإن الاقتناع حاصل؛ ننتقل إلى قطاع الشباب والرياضة والكلمة للسيد عبد القادر قاسي.

**السيد عبد القادر قاسي:** شكراً سيدي الرئيس. بعد بسم الله الرحمن الرحيم، إسمح لي سيادة الرئيس المحترم قبل مداخلتني أن أقدم تعازي الحارة للسيد عبد العزيز بوتفليقة، رئيس الجمهورية وعائلته الكريمة على إثر المصاب الجلل بفقدان الدكتور مصطفى، رحمة الله عليه، طالبا ومتضرعا لله عز وجل أن يتغمد روح الفقيد برحمته الواسعة ويرزق أهاليه الصبر والسلوان، (إنا لله وإنا إليه راجعون) صدق الله العظيم.

أما بعد سيادة الرئيس؛ بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛

عدة إجراءات في السنوات الأخيرة بشأن ذلك، وأموال سطرت وكان الفاعل الأول هي السلطات المحلية بحيث كانت تحاول التجاوب مع بعض المشاكل المطروحة في هذا المحيط وربما كان التدخل جزئياً، غير كامل وغير متكامل، هذا الموضوع يطرح تساؤلكم وهذا هو لب الموضوع لأن المحيط مسطر وتنسق العمليات بين وزارتي الفلاحة والموارد المائية، طرحنا وأدخلنا بصفة عاجلة - لكنها غير كاملة - وطرنا وأنشأنا مؤسستين في مارس الماضي فقط، هناك مؤسسة خاصة بتثمين وحماية المحيطات الفلاحية ومن الأولويات التي منحناها لهذه المؤسسة أنها تدرس كيفية إعادة اعتبار واستعمال هذا المحيط في إطار سياسة التجديد الفلاحي والريفي، فقد عملت بعض العمليات في فصل الصيف الماضي لكنها قليلة وفي نيتنا أننا نقوي هذا التدخل لما كل الهيئات تقترح لنا طريقة عمل نستعملها ونكون بذلك قد استخلصنا واستخرجنا العبر من التجارب الطويلة التي مست هذا المحيط، وفي الحقيقة عدة محيطات وإن كانت محيطات أخرى توجد بولايات أخرى سوف نتكفل بها بهذه الطريقة لأننا نريد وكما تعلمون تحسين الأمن الغذائي والمردودية و«العبادة» لها دور هام في تلك المنطقة لكونها تشارك في تحسين الأمن الغذائي على المستوى الوطني، القدرات حقيقية والمشاكل حقيقية إذ نجد الملوحة، مسألة التآطير وكذلك المستثمرات الموجودة هناك، وبالنسبة لها فإن الديوان الوطني للأراضي الفلاحية الذي سيتم تنصيبه في الأسابيع القادمة سيكون له كذلك دور وسيعمل لاستقرار المستثمرين في هذه المناطق، تعلم أن الطرح كان دائماً موجوداً فما عسانا أن نفعل مع هؤلاء الناس الذين منهم من هو راض على البقاء هناك ومنهم من هو غير راض لكن يبقى الطرح موجوداً إلى يومنا هذا.

إذن وفي الخلاصة أريد أن أقول لكم إنكم قد سألتموني هل توجد خطة؟ أجيب وأقول لكم أجل توجد خطة، هل سنهتم أكثر بهذا المحيط؟ نعم، وبنفس الطريقة مع المحيطات الأخرى.



بإعادة تشغيل الهياكل والمرافق الموجودة فيها من بينها المصاعد الميكانيكية، كما أن القرار الذي اتخذ بشأن هذه المنطقة والمتمثل في تحويل الهياكل من وزارة السياحة إلى وزارة الشباب والرياضة، ولو أننا لانشك في النية الصادقة والهادفة إلى إيجاد النشاط اللائق بها، إلا أنه طرح إشكال تفضيل الطابع الرياضي والترفيهي على طابعها السياحي بالرغم من انعدام المنشآت الرياضية باستثناء المركب الأولمبي (أسوال ASWEL) الذي رصدت له مبالغ مالية ضخمة ولم ينجز منه إلا جزء قليل والذي أصبح مرتعا للرعي.

سيدي الرئيس المحترم،  
معالي الوزير،

تبعاً لما سبق ذكره، فإننا نتساءل عن البعد الاستراتيجي المراد تحقيقه في هذه المنطقة: هل تطويرها كقطب سياحي بامتياز أو كقطب للرياضة والتسلية أم كلاهما معاً؟

سيدي الرئيس المحترم، زملائي، لكم مني كل الاحترام والتقدير والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد الرئيس:** شكراً للسيد عبد القادر قاسي والكلمة الآن للسيد وزير الشباب والرياضة.

**السيد وزير الشباب والرياضة:** بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس الموقر،  
السيدات والسادة، أعضاء مجلس الأمة،  
صباح الخير.

بعد الشكر الجزيل للسيد عبد القادر قاسي المحترم على اهتمامه بالقطاع، يشرفني أن أجيب على الأسئلة المطروحة:

أولاً: بخصوص إعادة تشغيل المصاعد الميكانيكية فقد تم اقتراح تسجيل عملية إعادة تأهيلها في إطار البرنامج الخماسي 2010 - 2014، شطر 2011 بغلاف مالي يقدر بـ 1 مليار دينار جزائري وسيشمل هذا المبلغ:

سؤال شفوي موجه إلى معالي وزير الشباب والرياضة:

سيدي الرئيس المحترم،  
السادة معالي الوزراء،  
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،  
السيدات والسادة الحضور،  
السيدات والسادة أعضاء أسرة الإعلام المحترمون،  
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته،  
أزول فلاون.

طبقاً لأحكام المادة 134 من الدستور والمادتين 68 و71 من القانون العضوي رقم 99-02، المؤرخ في 08 مارس 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال الشفوي التالي، هذا نصه:

معالي الوزير،

إن منطقة تيكجدة غنية عن التعريف على مستوى يتعدى البعد الوطني وذلك لم يكن صدفة بل نظراً لما تحويه من إمكانيات طبيعية وسياحية، الأمر الذي يستدعي الاعتناء بها بكل جدية.

سيدي الرئيس،  
معالي الوزير،

كانت بالأمس القريب قبلة للسياح والرياضيين على حد سواء، خاصة رياضة التزلج على الثلج والتسلق الجبلي، بالإضافة إلى كونها مكاناً للاستجمام والتسلية للعديد من العائلات المتوافدة عليها من كل ربوع الوطن وخارجه.

إن الإمكانيات السياحية والرياضية لتيكجدة كانت دائماً موجودة وواضحة للعيان، بقي فقط أن تلقى آذاناً صاغية لكل الأصوات التي تنادي بضرورة التكفل بها من طرف السلطات العمومية لترقيتها إلى قطب سياحي ورياضي في آن واحد.

سيدي الرئيس المحترم،  
معالي الوزير،

خلال زيارتكم سنة 2009 للمنطقة ونحن آنذاك رئيساً للمجلس الشعبي الولائي لولاية البويرة، لاحظتم معالي الوزير شخصياً تلك الإمكانيات والتزمت

مستقبلا لاستقطاب الرياضيين والشباب في هذا المكان.

ضف إلى ذلك تنازل الدولة عن فندق جرجرة لصالح المركز وتمويل ترميمه بأكثر من 36 مليار سنتيم ليدعم الطاقة الاستيعابية للهياكل الموجودة حاليا لاستقبال رياضيي النخبة بهدف إجراء التحضيرات والترتيبات الرياضية بدلا من التحضير في الخارج.

إذن البعد الاستراتيجي لهذا المركز الأسبقية فيه - بطبيعة الحال - للرياضة لكي يكون حقيقة قطبا رياضيا متوجها ومخصصا للنخبة، مع هذا فلا يوجد مانع أن يكون قطبا للتطوير السياحي وإن شاء الله وفي المستقبل أي بعد إنجاز المسبح وكذا إنجاز القاعة المتعددة الرياضات وبعد كذلك إعادة تأهيل بعض المرافق المتواجدة منذ 40 سنة أي أنها قديمة والتي هي الآن حاليا قيد الدراسة، فبعد القيام بكل هذا الإنجاز سوف يصبح هذا المركز قطبا للتنمية الرياضية وكذلك لم لا للسياحة وشكرا.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد وزير الشباب والرياضة، أعود فأسأل السيد عبد القادر قاسي هل يريد أخذ الكلمة؟ الكلمة لكم.

**السيد عبد القادر قاسي:** شكرا سيدي الرئيس المحترم.

أشكر السيد معالي الوزير على هذه التوضيحات الشافية والكافية، إلا أن منطقة تيكجدة تبقى أصلا وفصلا منطقة سياحية تستدعي التزاوج بين الرياضة والسياحة وما تفضلتم به السيد معالي الوزير من تسجيل مشروعين هامين فنحن شاكرون لكم هذه العناية بالمنطقة، إلا أن مركب أو ملعب «أسوال» يبقى عارا في جبين المنطقة، شكرا معالي الوزير.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد عبد القادر، هل لديكم السيد الوزير ما تضيفونه من كلام حول موضوع الملعب؟

1- تكليف الدراسات بمبلغ حوالي 35 مليون دينار جزائري،

2- تكاليف الترميم وإعادة التأهيل بحوالي 1 مليار دينار جزائري.

وعندما يتأكد هذا التسجيل عن قريب إن شاء الله سوف نشرع في الدراسة ثم الإنجاز.

أما بخصوص المرفق الرياضي المتواجد بمنطقة «أسوال» والذي كان من المتوقع أن يخصص لألعاب القوى فإنه من الواجب ألا نخفي شيئا بخصوص هذا المرفق أمام أعضاء هذا المجلس الموقر، هذا المرفق الذي يوجد حاليا في وضعية تدهور متقدمة جدا وذلك لأن الأرضية التي اختيرت من طرف اللجنة الأولمبية الجزائرية عام 2005 لإنجاز هذا المرفق كانت غير مناسبة ولا تليق لتشييد ملعب من هذا النوع وكانت الأشغال التي قررتها اللجنة الأولمبية الجزائرية آنذاك تنعدم فيها تماما الشروط التقنية المعمول بها ولم تحترم لا القواعد المتعلقة بإنجاز المشاريع ذات الطابع العمومي ولا توجيهات المصالح المختصة لوزارة الشباب والرياضة التي أوصت بتدابير مختلفة عن التي تم القيام بها.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا المرفق الذي يبعد عن مركز تيكجدة بحوالي 7 كلم لا يحتوي على أدنى شروط لاستقبال الرياضيين من غرف تغيير الملابس ودور المياه ومرافق التعويض البدني وغرفة الحراسة والإنارة إلى غير ذلك.

للعلم، إن تكلفة هذا الإنجاز الذي تم تمويله من طرف اللجنة الأولمبية الجزائرية آنذاك قد قدرت بما يعادل حوالي 26 مليون دينار جزائري بالعملة الصعبة.

أما بخصوص تطوير المركز الوطني للرياضة والترفيه بتيكجدة فقد يهدف بالدرجة الأولى إلى أن يكون قطبا رياضيا لاستقبال الرياضيين من جميع الأصناف ولاسيما رياضيي الفرق الوطنية؛ ولهذا الغرض فقد قمنا بتسجيل عمليتي إنجاز وهما:

أولا: مسبح نصف أولمبي،  
ثانيا: قاعة متعددة الرياضات، وهما الآن في مرحلة متقدمة جدا من الدراسة للشروع في إنجازهما

**السيد الوزير:** والله لقد سبق لي وأن تكلمت عن هذا الملعب حتى أمام نواب المجلس الشعبي الوطني واليوم أمامكم. هذا الملعب كما قلت بادرت به اللجنة الأولمبية الجزائرية، هذه الأخيرة متمتعة بالاستقلالية في التسيير وهي غير مرتبطة بالدولة وليست تابعة لوزارة الشباب والرياضة، فالدولة الجزائرية ووزارة الشباب والرياضة على غرار الوزارات الأخرى لا يمكنهما الانطلاق في إنجاز مشاريع دون القيام بالدراسة، ومن غير عادتها أنها تبذر الأموال، هذا مشكل مطروح، هذا من ناحية ومن ناحية ثانية المكان المتواجد به هذا الملعب أو ما يسمى «بملعب» فإنه لا يتوفر على أدنى الشروط، لكي تبعث على بعد 7 كلم من المقر أشخاصا إلى مكان لا يوجد فيه أدنى مرفق وكذا... فهذا أمر غير ممكن نحن غير موافقين لكي يستقبل المركب رياضيي النخبة في هذا المكان ولو نسجل عملية نستثمرها في هذا المركب فهي تتطلب إمكانيات مثل: جلب الإنارة والغاز وبناء مرافق ومركز للإيواء والإطعام وكذا، بينما كل هذه المرافق موجودة في المركز الحالي، لكي نجعل من هذا المركز قطبا رياضيا ويصبح إلى جانب حضور الإمكانيات قطبا سياحيا سجلنا عمليتين خاصتين بالرياضة وهما: مسبح وقاعة متعددة الرياضات ونحن نبحث كذلك فلو نجد أرضية لأن المكان موجود بمناطق جبلية صعبة وإنما يمكننا في المستقبل أن نتم المتابعة، وللإطلاع فإن (Une base de vie) للسد أي السد الموجود على بعد 10 أو 15 كلم فبالتنسيق مع السلطات المحلية لولاية البويرة استرجعنا ما يسمى بـ (La base de vie) ليطمئئنا ضمها وبالتالي تدعيم مركز تيكجدة ويكون المكان على استعداد لاستقبال الرياضيين بالدرجة الأولى وكذلك يمكن للشباب أن يرتاحوا فيه أثناء العطلة وشكرا.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد الوزير، نبقي دائما في نفس القطاع والسؤال الشفوي للسيد محمد فخار.

**السيد محمد فخار:** شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسول الله. السيد رئيس المجلس المحترم، معالي السادة الوزراء المحترمون، زميلاتي، زملائي الأفاضل، أسرة الإعلام المحترمون، السادة الحضور، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. سؤال شفوي موجه لمعالي وزير الشباب والرياضة:

طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور والمادتين 68 و71 من القانون العضوي رقم 99-02، المؤرخ في 08 مارس 1999 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال الشفوي التالي نصه:

يعيش الشباب الرياضي في جنوب وطننا الكبير بين الأمل والطموح المتزايد للمشاركة في الحركة الرياضية الوطنية بمختلف أنواعها الفردية والجماعية، بكل جدية وانضباط ومثابرة وبين الإحباط والتردد لسبب قلة المساعدات وكثرة المصاريف، مصاريف الدورات والتربصات والمقابلات لبعده المسافات بين مدن الجنوب بمئات الكيلومترات ويمكن حتى بالآلاف بين تمرسات وغرداية وورقلة وغيرها وبعدها عن مدن الشمال وزد على ذلك نقص الوسائل والإمكانيات، من هذا المنطلق معالي الوزير أطرح السؤال التالي:

(أ) - هل هناك إجراءات جديدة - ضمن إجراءات فخامة رئيس الجمهورية - لتطوير وترقية الرياضة ببلادنا لمساعدة النوادي والفرق الرياضية بجنوبنا الكبير، كذلك بمساعدة مادية هامة لتغطية جميع المصاريف تشجيعا لأولئك الرياضيين لإبراز مهاراتهم وطاقاتهم والتألق والبروز عبر النخب الوطنية؟

(ب) - هل هناك مخطط خاص لتهيئة الظروف المادية لولايات الجنوب في مجال التكوين الرياضي للمواهب مثل: إنشاء ثانوية رياضية في مناطق الجنوب، تغطية ملاعب ترابية بالعشب الاصطناعي، تدعيم

أساسي وهام واستراتيجي يدخل ضمن هذه السياسة الوطنية للرياضة،  
- سابعاً: إعادة بعث نشاطات البحث والطب الرياضي؛ لأن للنشاط الرياضي اليوم علاقة وطيدة بالبحث العلمي وبالطب الرياضي فلا بد كذلك أن نهتم بهذا الجانب.

- ثامناً: ترقية أخلاقيات الرياضة ودعم ومحاربة العنف في الفضاءات الرياضية وهذا كذلك نعتبره جانباً هاماً وكلكم تعلمون ما يجري في الوسط الرياضي وخاصة كل ما يتعلق بكرة القدم، يعني دعم العمل التنسيقي ما بين القطاعات في إطار تجسيد سياسة الرياضة الوطنية، لأن الرياضة تخص كل القطاعات وكل المجتمع برمته من أسرة، من مدرسة، من جمعيات، من جماعات محلية وكذا، وبالتالي فلا بد من التنسيق الأفقي والعمل الوزاري المشترك للنهوض بالرياضة الجزائرية.

هذه محتويات السياسة الوطنية للرياضة التي عرضت بتوجيه من فخامة رئيس الجمهورية على مجلس الحكومة ثم على مجلس الوزراء يوم 29 ديسمبر وتمت المصادقة عليها والآن نحن نشرع في تطبيق وتنفيذ ما جاء فيها، إذن وبعد مصادقة الحكومة على هذا التوجه شرعنا في العمل على تجسيده في الميدان بالتنسيق مع كل الشركاء في الحركة الرياضية، هذا بالنسبة للصورة العامة عن الموضوع.

أما بالنسبة لولايات الجنوب؛ فتتجلى الجهود المبذولة في هذا الشأن من طرف الدولة من خلال:

1- تسجيل 664 مشروعاً لإنجاز منشآت وهياكل رياضية بمختلف أنواعها في الفترة الممتدة بين سنتي 2000 و2009، يعني أثناء العشرية التي مضت وفي إطار برنامج تنمية الدولة فإنه في المخطط الأول لسنة 2000-2004 والمخطط الثاني لسنة 2005-2009 تم تسجيل 664 مشروعاً لصالح ولايات الجنوب استلم منها إلى حد الآن 454 وبقي 210 مشاريع حالياً هي في طور الإنجاز؛ وتشمل هذه المشاريع على سبيل المثال لا الحصر ملاعب لكرة القدم وألعاب القوى وقاعات متعددة الرياضات، مسابح، مركبات جوارية وما إلى ذلك، وسيستمر هذا

الرابطات الجهوية بالإطارات الكفأة للتأطير والتوجيه؟ شكراً معالي الوزير، تقبلوا سيدي معالي الوزير والإخوة الزملاء والرئيس فائق الاحترام والتقدير والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

**السيد الرئيس:** شكراً للسيد فخار والكلمة الآن للسيد الوزير.

**السيد وزير الشباب والرياضة:** أشكر السيد محمد فخار المحترم على سؤاله الذي أشرف بالإجابة عليه فيما يلي:

أولاً، أريد أن أضع أمامكم الصورة بخصوص السياسة العامة للدولة وبتوجيه من فخامة رئيس الجمهورية فقد وضعت الدولة سياسة وطنية للرياضة تهدف أساساً للنهوض بالرياضة الوطنية بمختلف أنواعها، يعني ذلك تطويرها وترقيتها إلى مستوى تطلعات الجمهور الجزائري وكذا مقتضيات الرياضة الدولية وفي مختلف مناطق البلاد دون تمييز؛ يتم تجسيد هذه السياسة من خلال برامج تركز في مضامينها على المحاور التالية:

- أولاً: إصلاح نظام تمويل النشاطات الرياضية وهو شطر هام،

- ثانياً: ترقية إنجاز الهياكل الرياضية النخبوية والجوارية،

- ثالثاً: تدعيم وتحسين نوعية الموارد البشرية من خلال تطوير وتكوين الفئات الصغرى وكذا المؤطرين لأننا قد نسينا أهمية التكوين أي تكوين الفئات الصغرى وهذه من إسقاطات الأزمة الوطنية (التي جعلت الكثير من الأمور تتراجع)،

- رابعاً: ترقية رياضة النخبة والمستوى العالي،  
- خامساً: ترقية الرياضة للجميع وتعميمها لأن الرياضة كما تعلمون لا تقتصر فقط على المنافسة بل يجب أن تخلق ظروفًا للمواطنين غير الملزمين بالضرورة القيام بالمنافسة الرياضية لكي يمارسوا الرياضة، فهذا كذلك جانب هام،

- سادساً: إعادة بعث الرياضة في الوسط التربوي من مؤسسة التكوين، فالرياضة المدرسية محور



الرياضية أو ما يسمى بنوادي النخبة ليست مهمة كثيرا بالتكوين بكل صراحة، إذ تُفرض عليها ضغوط وهم ملزمون بتحقيق النتيجة، والقيام بأعمال كثيرة فمن حيث هذا الجانب أي مجال التكوين هم غير متمكنين من القيام به يعني تفرض عليهم ضغوط وهذا راجع لأسباب موضوعية وبالتالي يطبق عليهم المثل «أحيني اليوم واقتلني غدا»، وبما أن أغلبية النوادي حاليا لا تكون فمن واجبنا ألا ندع مجالاً للفراغ بل يجب أن نعوضه، كيف نعوضه؟ يجب أن تتدخل الدولة ويجب كذلك أن نشجع النوادي والجمعيات الرياضية المستعدة للتحويل إلى نوادي تكوين والعديد منها موافق وبالتقريب منذ سنتين إلى حد الآن لدينا حوالي 2500 مدرسة جمعوية متشكلة والآن دخلنا في مرحلة جديدة أي هيكلة كل هذه الجمعيات من خلال إنشاء ما يسمى بأكاديمية ولائية، معناه في كل ولاية نجد جمعية ولائية سمينها أكاديمية تأطر وتنسق وتشرف على الأعمال، وبتوجيه من فخامة رئيس الجمهورية تحصلنا على اعتمادات مالية ضمن قانون المالية التكميلي وهو الصندوق الوطني الذي يساعدنا على تدعيم وتشجيع كل الجمعيات والنوادي المتكفلة بالتكوين لأن الأسبقية سوف تكون للتكوين مستقبلاً، والنوادي الرياضية المستعدة لممارسة التكوين من الضروري أن نساعدنا أما تلك غير المستعدة للتكوين وتطلب المساعدات من أجل المنافسة دون تحقيق نتيجة بالنسبة لنا لا تحظى بالأسبقية، فالمحتوى الذي جاء به المخطط المستقبلي هو بناء قاعدة الرياضة الجزائرية في المستقبل ولكن بالضرورة يجب الرجوع إلى تكوين الصغار فالعملية قد انطلقت ولكن لا يزال الطريق طويلاً وشاقاً ولا بد من تضافر جهود الجميع، هذا فيما يخص التكوين.

لقد استفادت الأندية الرياضية لولايات الجنوب خلال سنة 2009 على سبيل المثال من إعانات مالية من الصندوق الولائي بمبلغ إجمالي يقدر بـ 320 مليون دينار جزائري لكن فيه تفاوت فهناك ولايات تحوز على إمكانيات وعلى سبيل المثال ولاية ورقلة

المجهود في دعم وتطوير الهياكل الرياضية بمناطق الجنوب بفضل برمجة 343 منشأة رياضية جديدة في إطار برنامج 2010-2014، معنى أن حجم المنشآت الرياضية بمناطق الجنوب سيزيد خلال برنامج 2010-2014، ضف إلى ذلك دعم التأطير وتعزيزه بتوظيف ما يفوق 260 إطاراً رياضياً في مختلف التخصصات خلال سنتي 2008-2009 وهذا في عدة ولايات من الجنوب مثل: أدرار، بسكرة، ورقلة، تمنراست، الواد، تندوف، الأغواط وغرداية مع الاستمرار في هذا النهج خلال السنوات المقبلة كلما توفرت المناصب المالية؛ هذا بخصوص التأطير.

وكذلك فتح ما يزيد عن 30 قسماً للدراسة الرياضية، معناه الرجوع إلى الرياضة المدرسية، حالياً لدينا 39 ولاية التي فتح بها أقسام للدراسة الرياضية وهذا بالتنسيق مع وزارة التربية الوطنية وهي مشكورة وإن شاء الله فإننا سوف نغطي كل الولايات بحول الله أثناء الدخول المدرسي المقبل، ضف إلى ذلك إنشاء ثانويات رياضية بالإضافة إلى الثانوية الرياضية المعروفة المتواجدة ببلدية درارية، فتحنا كذلك ثانوية رياضية بولاية أم البواقي والنعامة وإن شاء الله في الدخول المدرسي المقبل نفتح ثانوية رياضية بولاية تيبازة، كذلك وبالتنسيق مع السلطات المحلية لولاية ورقلة نحن بصدد إنجاز المشروع ومستقبلاً - إن شاء الله - كلما توفرت الشروط المالية، هدفنا الاستراتيجي هو خلق شبكة على مستوى كل البلاد وعلى الأخص - بطبيعة الحال - ولايات الجنوب لأنه لا يمكن أن تطور الرياضة الجزائرية دون الرجوع إلى الرياضة المدرسية لأن ثلث الشعب الجزائري بالتقريب متواجد بالمدارس فلا يمكنك أن تطور الرياضة الجزائرية دون الاهتمام بأطفالنا في المدارس.

إحداث أكثر من 300 مدرسة رياضية لدى المؤسسات والأندية الرياضية؛ إضافة إلى شبكة الرياضة المدرسية وبالتنسيق دائماً مع وزارة التربية، كذلك النوادي الرياضية والجمعيات الرياضية عبر مختلف الولايات تشارك حالياً في إنشاء مدارس رياضية، لأن الأمر الملاحظ اليوم في بلادنا هو أن النوادي



ولهذا فإن بعض النوادي بالجنوب الغربي يمكن أن ترقى إلى (Inter région) لكنه ينشط عاما ثم يسقط، نظرا للظروف والإمكانيات المالية، وحتى يتنقل من بشار إلى أدرار فكل الأموال ستصرف في النقل والإطعام وبالتالي تذهب سدى ولهذا فبالتنسيق مع الاتحادية الجزائرية لكرة القدم درسنا الموضوع والآن أعيد النظر في نظام المنافسة الخاصة لكرة القدم حيث تم اعتماد نظام جديد يأخذ في الحسبان انشغالات ولايات الجنوب والذي سوف يدخل حيز التنفيذ ابتداء من الموسم الرياضي (2010-2011) ويحتوي هذا النظام على مايلي، ولا أدخل في التفاصيل إذا أردت التفاصيل فسأقدمها لك كتابة على سبيل الاطلاع ولكن بإيجاز:

- منطقة الجنوب الشرقي وهي مهيكلة في الرابطة الجهوية لولاية ورقلة والتي تضم الرابطة الثانية لولاية بسكرة، تمرست، الواد، غرداية، إيزي والأغواط وتتشكل هذه الرابطة من ثلاثة أقسام وهي القسم الجهوي الأول والقسم الجهوي الثاني والقسم الشرفي.

- ونفس الشيء بالنسبة لمنطقة الجنوب الغربي والهدف من ذلك بطبيعة الحال هو تخفيف كل الإكراهات في هذا المجال، ولقد تم اعتماد هذه الهيكلة الجديدة والخاصة بتنظيم منافسات الرياضة بالجنوب إلى الاعتبارات التالية:

(1) - السعي إلى تجسيد عدالة أكبر في نظام المنافسات وتكافؤ الفرص بين النوادي في مجال الممارسة الرياضية والمشاركة في المنافسات النخبوية؛ وذلك لأنه قد تبين من خلال التجارب السابقة ضعف مشاركة النوادي الرياضية للجنوب في المنافسات المنظمة في إطار النظام الساري المفعول وإقصائها المبكر من هذه المنافسات بسبب طبيعة هذا النظام وعدم استجابته لخصوصيات منطقة الجنوب من جهة والصعوبات التي تعترض هذه النوادي في مجال الإيواء والنقل وما إلى ذلك،

(2) - الرفع من مستوى المنافسة الرياضية لدى نوادي الجنوب وتثمين تجربتها في مجال ميدان الممارسات الرياضية؛ هذا هو الهدف الثاني أو السبب

التي تسمح لها إمكانياتها المالية من مباشرة العملية وكذلك ولاية إيزي أما بعض الولايات الأخرى فإنها تواجه بعض المشاكل، أما المبلغ الإجمالي الذي تصرف أو تنفق منه هذه الأندية هو 320 مليون دينار جزائري ستضاف إليها إعانات أخرى بنفس المستوى أو أكثر خلال السنة الجارية 2010 والسنة المقبلة 2011 .

وسيستمر هذا الدعم إن شاء الله خاصة تجاه الأندية الرياضية التي تشارك في التكوين كما قلت، هذا من بين الأولويات، وانتقاء المواهب الشبانية من خلال إنشاء مدارس لتكوين الفئات الصغرى.

علاوة على ذلك، سوف يكون الاهتمام أكثر من طرف الدولة ابتداء من السنة المقبلة بالأندية الرياضية لهواة كرة القدم وذلك طبقا لتعليمات فخامة رئيس الجمهورية والخاصة بالنهوض بكرة القدم الجزائرية فكيف يتم ذلك؟ عن طريق التكوين بطبيعة الحال، وعلى أساس الدخول في الاحترافية وهذه العملية قد انطلقت في الشهر الحالي، إذ قمنا بإعداد الترتيبات ونتمنى إن شاء الله أن تنجز الأعمال في أقرب وقت، مع الاهتمام كذلك بالمنافسة والرياضة الجوارية والمنافسة بين نوادي الهواة، لماذا؟ لأن اكتشاف المواهب الرياضية يأتي من القاعدة فمهما كثرت المنافسة بين النوادي الرياضية في البلديات، في الأحياء فستكتشف المواهب، ثم تأتي عملية الاختيار والانتقاء فمن الشباب الموهوب من يلتحق بالثانوية الرياضية ومنهم من تتم متابعتهم باهتمام من طرف الوزارة... إلخ، من جهة أخرى فقد أعيد النظر في نظام المنافسة لأن السؤال الذي تفضلتم بطرحه يمس حقيقة هذا الإشكال، أي شخص من الجنوب لا يمكنه أن يشارك في المنافسة الخاصة بالقسم الأول أو الثاني، هذه الأسباب موضوعية نرجعها إلى بعض العوامل الطبيعية التي تجعل بعض الصعوبات للولاية مثلا هناك بعض الإخوة اقترح وطلب إنشاء نظام خاص بالجنوب، يستحيل ذلك؛ كيف ذلك؟ شخص من إيزي يتنقل إلى ولاية تمرست أو هو مقيم بتمرست ويتنقل إلى ولاية أدرار أو إلى بشار فالتنقل يكون أسهل إلى العاصمة

حيث مداخيلها بحكم أنني قد كنت رئيساً للمجلس الشعبي الولائي لولاية غرداية وفي آن واحد عضواً في لجنة توزيع الاعتمادات أو المنح من هذا الصندوق، صندوق ولاية غرداية مثلاً في بعض السنوات وصل إلى 3 أو 4 ملايين سنتيم وكنا نوزعها على حوالي 500 أو 600 فريق ونادي ورابطات ولائية في مختلف الرياضات، فهناك الفريق الذي يحصل على المبلغ الأكبر ويصل إلى 30 أو 40 مليون سنتيم وأقلهم يصل إلى 02 مليون سنتيم، فكيف لهذه المبالغ أن تشجع وأن تساعد هذه الفرق وهذه الجمعيات الرياضية وهذه النوادي؟ ولكن مادام أن هناك دعماً إن شاء الله نعم وكما قلت زميلي فإن الممول في ولاية الجنوب غير موجود تماماً لماذا؟ لأن أغلب الشركات الوطنية أو الشركات الأجنبية والخاصة تبتعد عن هذه الفرق على أساس أنها فرق محلية، وفرق صغيرة، ليست لها سمعة وطنية وإقليمية حتى تبرز الشعار الذي تريده هذه الشركة، لذا فإننا معالي الوزير نطلب منكم مواصلة المسيرة ونحن إن شاء الله معكم والله الموفق والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد الرئيس:** شكراً للسيد محمد فخار، السيد الوزير هل لديكم ما تضيفونه؟ الكلمة لكم.

**السيد الوزير:** شكراً للسيد العضو؛ أنا متفهم هذا الانشغال، أردت فقط أن أقول إن إمكانيات الدولة محدودة وليس فقط قطاع الشباب والرياضة المعني، بل كل القطاعات وبالتالي لابد من ترشيد النفقات العمومية وتحديد الأولويات في مجال الرياضة، ولهذا سبق وأن قلت يجب أن نعطي الأولوية للتكوين في هذه المرحلة والمساعدات المالية المقدمة من طرف الدولة أو الجماعات المحلية الممنوحة للنوادي الرياضية لابد أن تكون وفق مقاييس مضبوطة وعلى أساس أولوية الاهتمام بالتكوين وهذا ممكن جداً، شكراً.

**السيد الرئيس:** شكراً للسيد الوزير؛ ننتقل الآن إلى قطاع الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الثاني،

(3) - التخفيف من الأعباء ومصاريف النقل والإيواء المترتبة عن النقل والمشاركة في المنافسات التي تنظم في مناطق أخرى،

(4) - توسيع الممارسة والمشاركة في المنافسات الرياضية خاصة في مجال كرة القدم إلى أكبر عدد ممكن من النوادي في ولايات جنوبنا الكبير،

(5) - تطوير الرياضة بمختلف أنواعها وتعميمها لاسيما في كرة القدم بطبيعة الحال من خلال إنشاء المدارس الرياضية وفتح المجال لإبراز المواهب الشبانية التي يحتوي عليها الجنوب.

هذه بعض المعطيات واسمحوا لي إن كنت قد أطلت عليكم لكي أضعكم أمام الصورة حول هذه القضية وشكراً على كرم الإصغاء.

**السيد الرئيس:** شكراً للسيد وزير الشباب والرياضة، أعود فأسأل السيد محمد فخار هل يريد أخذ الكلمة؟ الكلمة لك.

**السيد محمد فخار:** شكراً سيدي الرئيس، شكراً معالي الوزير على هذه التوضيحات الهامة والتي بدون شك تابعها الشباب عبر القنوات الإعلامية، وأقول لهؤلاء الشباب ما قاله الشاعر العربي «شباب قنع لا خير فيهم، وبورك في الشباب الطامحين» فالطموح في بلدنا العزيز جعلنا نتعاطف مع الرياضة لأنها هي التي أرجعت الهبة الوطنية في كرة القدم وفي كل الرياضات؛ نريد أن ننجح وأن نفوز معالي الوزير في هذه الرياضات في المحافل الإقليمية والدولية إن شاء الله، في المستقبل القريب وخاصة وقد كونا فريقاً وطنياً لكرة القدم ستكون له الكلمة في المستقبل إن شاء الله، أحسن وأفضل مما شاهدنا في مباريات كأس العالم، ونريد معالي الوزير أن تكون مسؤوليتكم على الشباب والرياضة مسؤولية لرفع المعنويات والأخذ بأيدي الشباب للتألق أكثر وحب وطنهم والعمل الدائم من أجل خدمة الأمة الجزائرية بحول الله تعالى. أما صناديق ترقية مبادرات الشباب الولائية معالي الوزير، في الحقيقة هي ضعيفة جداً أي من

والمنظمات الدولية وبالتالي يبقى المجال الصناعي والتجاري والخدمات من أهم هذه القطاعات معرضا للانفتاح أكثر، فالسؤال معالي الوزير أن هناك بعض القطاعات التي لها أهمية قصوى في حياة المواطن الجزائري بل تعتبر قطاعات استراتيجية على غرار وضعية وصناعة وتسويق وتوزيع الأدوية ومختلف المعدات الصحية في بلادنا حيث تكفلت الدولة بطريقة مباشرة في ترقية صحة المواطن الجزائري وهذا من حيث الوقاية والعلاج وتوفير كل الحماية والرعاية للفرد أي المواطن الجزائري، وهذا دليل على أن الجزائر تسعى دائما إلى الوصول لاحتلال المراتب المتقدمة في مجال الرعاية الصحية ككل، لكن - معالي الوزير - يبدو في المهلة الأخيرة أن التوجه إلى تحرير تسويق الأدوية وترك المبادرة للقطاع الخاص في توزيع هذه المادة الحيوية له من المخاطر والمجازفة بل الأضرار والانعكاسات على غرار ابتعاد دور الدولة والقطاعات المعنية في تحديد السياسة العامة في مجال تنظيم ومراقبة وتسويق هذه الأدوية والإكفيك نفس الفسخ والتخلي عن الشركة الوطنية لتوزيع الأدوية (ENDIMED) وترك المبادرة للقطاع الخاص أو الخواص وعواقب الاحتكار والمضاربة على الرغم من ترك وفتح المجال للقطاع الخاص الذي لا بد أن نشجعه في هذا المجال لكن شريطة الوصول أو - على الأقل - خلق البدائل التي يمكن التحكم فيها، هل معالي الوزير لدينا الإمكانيات والقدرة على مراقبة القطاع الخاص في هذا المجال الحيوي والاستراتيجي؟ هل - معالي الوزير - ترك المبادرة والتحكم في يد القطاع الخاص معناه رهن صحة المواطن الجزائري؟ ألا ترون معالي الوزير أن الوقت لم يحن بعد للمجازفة والمغامرة بهذا القطاع وفي هذه الظروف الراهنة خاصة توزيع الأدوية إلى المناطق النائية والمعزولة والقرى والمدامر والمناطق الجبلية؟ ألا تعتقد أن القطاع الخاص لم يجازف بفتح صيدليات وتموين المواطن المعزول مادامت العملية والمبتغى هو الوصول إلى تحقيق أرباح عند القطاع الخاص؟! معالي الوزير ماهي البدائل والاحتياطات التي ترونها مناسبة للتحكم أكثر

وترقية الاستثمار والكلمة للسيد كمال بوناح لطرح سؤاله الشفوي.

**السيد كمال بوناح: السلام عليكم.**

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السيد وزير العلاقات مع البرلمان، السادة الوزراء والوفد المرافق لهم، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقرون، السيدات والسادة أسرة الإعلام، السادة الحضور، السلام عليكم.

سؤالي الشفوي موجه إلى السيد معالي وزير الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار المحترم.

قبل أن أطرح السؤال أوجه له التهاني بالمنصب الجديد والترقية والمسؤولية ونتمنى لكم النجاح والتوفيق إن شاء الله في المستقبل.

طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور والمادتين 68 و71 من القانون العضوي رقم 99 - 02، المؤرخ في 08 مارس 1999 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على سيادتكم المحترمة سؤالا شفويا هذا نصه:

نعرف - معالي الوزير - أن الجزائر قد مرت ومازالت تمر بمرحلة انتقالية في المجالات المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية... إلخ، وما يهمنا في هذا السؤال هو المجال الاقتصادي بالدرجة الأولى لأنه تابع لقطاعكم وأنتم تشرفون على هذا القطاع حيث إن التوجه الجديد للجزائر هو التخلص من التسيير الاشتراكي والاقتصاد الممركز إلى فتح المجال للاقتصاد الحر ونظام السوق وتحرر الأسعار، وهذا الطرح بالنسبة للتوجه الاقتصادي وهذه هي محاوره الأساسية إذا أردنا أن نتكلم عن الاقتصاد الحر وعن تحرر الأسعار والتحرر التجاري وهذا يعني إعطاء الحرية أكثر للمنافسة الحرة وتشجيع الاستثمار الحر حسب الارتباطات والمعاهدات التي التزمت بها الجزائر مع مختلف الهيئات

والإقليم كما أثار وضعية الشركة الوطنية لتوزيع الأدوية (ENDIMED) وعن مصيرها في المستقبل؛ شاكرًا له قبل كل شيء اهتمامه بهذا الموضوع الحساس باعتباره يمس بصفة مباشرة مسألة الصحة العمومية وأنا بدوري أحاول الإجابة على كل هذه الانشغالات على النحو التالي:

أما بالنسبة للشطر الأول من السؤال والخاص بإشكالية توفير الأدوية فأذكره بأن جهود الدولة تصب وتركز على إنتاج الأدوية من طرف الصناعات الوطنية ومراقبتها ومراقبة نوعيتها وتوفيرها على مستوى السوق، وعلى هذا الأساس فقد تم وضع والبدء في إنجاز مخطط طموح على مستوى مؤسسة صيدال من أجل رفع حجم إنتاج الأدوية وتنوع أصنافها، ومن جهة أخرى فإن الدولة تشجع سياسة تطوير إنتاج الأدوية الجينية التي هي أقل تكلفة بالنسبة للاقتصاد الوطني وتحل محل عملية الاستيراد لتحقيق هدف التقليل من التبعية تجاه الخارج في قطاع استراتيجي، ولتخفيض الأعباء المترتبة عن الاستيرادات في هذا المجال.

كما تشجع الدولة أيضا الشراكة مع الرواد العالميين في مجال الأدوية من أجل الإنتاج المحلي للأصناف الجد حساسة.

أما بالنسبة للشطر الثاني من السؤال الخاص بإشكالية توزيع الأدوية، أوضح لكم - السيد عضو مجلس الأمة - بأن نشاط الصيدلية وبيع الأدوية بالتجزئة هو نشاط مقنن من طرف الدولة سواء على مستوى الأسعار أو على مستوى قائمة المنتوجات الموزعة لدى الجمهور.

إن نشاط التوزيع بصفة عامة، لاسيما المتعلق بالأدوية بصفة خاصة لا يشكل اليوم ولا يمكن أن يشكل نشاطا تتحمله الدولة مباشرة والتي تأخذ على عاتقها من جهة أخرى إجراءات فيما يخص الضبط والتنظيم.

صحيح أن في السوق يسبق - في هذا القطاع - الصيادلة الجزائريون الخواص الذين هم مهنيون متحصلون على شهادة جامعية ويقدمون خدمات جوارية جلييلة للمجتمع.

في هذا المجال من إنتاج ومراقبة وتوزيع الأدوية في الجزائر؟ وشكرا.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد كمال بوناح، الآن أحيل الكلمة للسيد وزير الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، ولكن قبل تمكينه من أخذ الكلمة بودي أن أستغل السانحة المتاحة أمامي - والسيد الوزير يأتينا لأول مرة - لكي أتقدم له باسمكم جميعا بالتهنئة والتمني بالتوفيق؛ للذين لا يعرفون السيد الوزير أريد أن أفيدهم علما بأن السيد الوزير كان من بين الإطارات التي ساهمت سنة 1977 في وضع القواعد التي عمل في إطارها البرلمان أي المجلس الشعبي الوطني يومها وعمل باقتدار فيه لسنوات وتقلد مسؤوليات كبرى في هياكل الدولة، لهذا فنحن نشعر بكثير من الارتياح ونحن نراه اليوم يعود إلى البرلمان كوزير ممثل للحكومة فهنيئا له وتمنياتنا له بالتوفيق والنجاح، الكلمة لكم السيد الوزير.

**السيد وزير الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار:** شكرا سيدي الرئيس.

بعد بسم الله الرحمن الرحيم،  
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،  
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل،  
أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.  
قبل كل شيء أشكركم - سيدي الرئيس - على هذه الكلمات الطيبة وعلى تقييمكم الذي أتمنى أن أكون في مستواه.

سيدي الرئيس، لقد بادر السيد كمال بوناح المحترم بطرح سؤاله الشفوي هذا، تطرق من خلاله إلى انعكاسات الإصلاحات الهيكلية التي أدخلت على الاقتصاد الوطني في العشرية السابقة، على توفير بعض المصالح العمومية من بينها مصلحة إنتاج وتوزيع الأدوية خاصة في المناطق النائية، وتساءل أيضا عن البدائل والاحتياجات التي من شأنها أن توفر الأدوية بصفة منتظمة على كل مناطق البلاد



وهذا بعد استنفاد كل الطرق والوسائل من أجل تحويلها لفائدة الشباب الصيادلة الخواص ثم حل هذه المؤسسة حوالي نهاية سنة 2010.

وتجدر الإشارة إلى أن كل الحقوق المتعلقة بالعمال سوف يتم التكفل بها من طرف الدولة وكذا كل الديون المترتبة عن هذه المؤسسة.

كما أود أن أضيف في النهاية أيضا أن تموين المستشفيات بالأدوية مأمون بصفة دائمة ومراقب من طرف الصيدلية المركزية للمستشفيات (PCH) التابعة لوزارة الصحة.

هذا بإيجاز جوابي - سيدي الرئيس - عن السؤال، أتمنى أنني أجبت بصفة دقيقة ومفيدة على سؤالكم آملا دائما تطوير قدرات بلادنا الإنتاجية وتخفيف التبعية تجاه المخابر الأجنبية، أشكركم على كرم الإصغاء والمتابعة والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد الوزير، أعود فأسأل السيد كمال هل يريد أخذ الكلمة؟ تفضل.

**السيد كمال بوناح:** شكرا سيدي الرئيس.

سؤالي ربما يبقى مطروحا معالي الوزير، نحن على علم بأن القرار اتخذ إلى غاية 31 ديسمبر 2010 وقرار التخلي عن هذه المؤسسة أصبح على مستوى مجلس المساهمة.

نتكلم عن العواقب، جازفنا بالنقل لترك المجال للقطاع الخاص وحتى لا يفهم كلامي خطأ لأنني لست ضد القطاع الخاص لكنني مع تطوير القطاع الخاص وترقيته وهذا ما يقره الدستور الجزائري ولكن في بعض الأحيان نجازف حين نتخذ قرارات كما هو الحال في مجال التسويق في القطاع الفلاحي والنقل ونرى عواقب فسخ كثير من المؤسسات الوطنية التي كانت ناجحة ولديها إمكانيات وصحة مالية وتم ذلك تحت غطاء نظام السوق أو ترك المجال للخواص والخدمات ولكن البدائل منعدمة، نحن نتكلم عن البدائل.

أولا، فيما يخص هذه المؤسسة، هناك قرابة ألفي عامل مهددين بالبطالة.

تجدر الإشارة إلى أنه من بين 8000 صيدلية على المستوى الوطني فإن مؤسسة (ENDIMED) لا تسير قبل اليوم إلا حوالي 900 مؤسسة ويتضح من هنا أن هذا النشاط - منذ تقريبا عشرات السنوات - يغلب عليه القطاع الخاص وهذا لا ينفي أن مؤسسة (ENDIMED) قد سمحت بتواجد صيدليات في المناطق المعزولة التي تفتقر إلى وجود صيدليات خاصة.

في إطار إعادة انتشار القطاع العمومي والتنازل لفائدة القطاع الخاص عن النشاطات الثنائية، فإن الدولة وضعت استراتيجية لتحويل الصيدليات العمومية لفائدة الصيادلة الجزائريين وبالخصوص الشباب حاملي الشهادات حيث تم لحد الآن - من بين مافي هذه الحقيبة - التنازل من طرف الحكومة عن 2700 صيدلية تقريبا منها 146 عرفت تحويلا نهائيا. فيما يخص الصيدليات المتبقية والمسيرة لحد الآن من طرف (ENDIMED) فإنها تتوزع على النحو التالي:

32 صيدلية متواجدة على مستوى المستشفيات والمراكز الصحية، و374 صيدلية هي ملك لمؤسسة (ENDIMED) منتشرة عبر التراب الوطني، أما الباقي أي مايقارب 500 صيدلية ترجع ملكيتها إلى مصالح أخرى كأمالك الدولة أو لمجالس البلدية أو غيرها.

كما يوجد العديد من عمليات الخصخصة التي لم تتم لهذا اليوم لأسباب متعددة منها خاصة أعباء متعلقة بالقاعدة التجارية التي لا يمكن للصيادلة الشباب التكفل بها.

نظرا لهذه الوضعية قرر مجلس مساهمة الدولة في يناير 2010 تحويل كل هذه الصيدليات بصفة أولوية لفائدة قطاع الصحة.

فيما يخص الصيدليات التي لم يتم تحويلها إلى قطاع الصحة فإنه سوف تتم معالجتها كما يلي:

إما إرجاع الصيدليات التي ليست ملكا لمؤسسة (ENDIMED) إلى ملاكها الأصليين ألا وهي أملاك الدولة أو المجالس البلدية أو حتى مؤسسات التسيير وترقية السكن أو غيرها وإما التنازل عن الصيدليات التي هي ملك لمؤسسة (ENDIMED) لمصالح أملاك الدولة



- سأختصر قليلا - وقاعات العلاج وتجهيز وتأطير هذه المؤسسات بالوسائل والإمكانات العصرية زيادة على التوجه إلى تحسين ظروف المعيشة وبالتالي وضع استراتيجية كاملة في مجال الوقاية بالدرجة الأولى وبالتالي فإن التخلي عن هذه السياسة اليوم وترك هذه المبادرة أي جعل المادة تسوق بطريقة حرة بعيدة عن توجيه الدولة وفي بعض الأحيان وجود نقص في الرقابة معناه تصبح كل هذه الجهود المبذولة ناقصة وكذلك تزويد المناطق النائية والبعيدة بمادة الدواء، هل صحيح أن فتح السوق هو فتح الصيدليات للقطاع الخاص علما أن هذا ما يقره الدستور والتوجه الاقتصادي للجزائر؟ لكن بالمقابل هل حقا يغامر التاجر أو الصيدلي في فتح صيدلية في أماكن بعيدة ونائية ومعزولة وجبلية ونعرف أن المحرك الأساسي لهذا القطاع في عملية البيع والشراء هو الربح بالدرجة الأولى؟ وبالتالي معالي الوزير يبدو أن الوقت لازال غير مهيء للتخلي عن هذه المؤسسة في المرحلة الحالية على الأقل والتريث إلى غاية ظهور نظرة أحسن والأمثلة على ذلك - كما قلت - في مجال النقل حينما تم التخلي عن بعض المؤسسات الوطنية دون وضع بدائل أحسن، شكرا.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد كمال، أرى أن التعقيب كان عبارة عن أسئلة جديدة تتجاوز صلاحيات السيد الوزير، رفقا! وأقول بالنسبة لموضوع الدواء الذي تعرضت إليه قبل تمكين السيد الوزير من الإجابة إنه موضوع انشغال لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية وقد تحدثنا وإياها حول فكرة تنظيم ندوة حول موضوع الدواء وبالتالي فإن جزءا من الأسئلة التي طرحتها هي متعلقة بقطاع الصحة قبل أن تكون متعلقة بقطاع الصناعة ولكن رغم ذلك يمكن السيد الوزير ليرد على ما هو في نطاق اختصاصه كوزير للصناعة.

**السيد الوزير:** شكرا السيد الرئيس.  
أشكر السيد عضو المجلس على الإضافات التي

هذه نقطة، في حين نحن نشجع على القضاء على البطالة وخلق أكثر من 1 مليون منصب شغل، يعني إلى غاية ديسمبر سيكون هناك ألفا إطار وعامل مهددين بالبطالة.

هناك أكثر من 950 صيدلية على المستوى الوطني كما تفضلتم معالي الوزير، وسابقا كان العدد يقدر بـ 1200 صيدلية منذ نشأة هذه المؤسسة في 1998. إنشاء المؤسسة الوطنية لتوزيع الأدوية لم يتم إلا بحوالي 300 صيدلية بمعنى أنه أكثر من 12 سنة وهذه الصيدليات موضوعة للبيع وبالتالي لم تتعد النسبة 25%، يعني خلال 12 سنة لم تتمكن المؤسسة من بيع إلا أقل من 300 صيدلية، وأكثر من ذلك فالإقبال على شراء هذه الصيدليات وحسب الإحصائيات لم يحدث إلا في المدن الكبرى فقط، هناك 300 صيدلية أو 270 بصفة أدق جميعها بيعت أو تم التنازل عنها من طرف هذه المؤسسة في المدن الكبرى والمدن المتوسطة وهذا دليل يوضح بأن العملية الهدف منها الربح لأن الذين يريدون شراء الصيدليات يقصدون المدن الكبرى والمدن المتوسطة أما المدن النائية والمناطق المعزولة فهما غير مرغوب فيهما سواء كان الصيادلة شبابا أم غير شباب، وهذا ما يفسر الإقبال على الصيدليات في المدن الكبرى والمتوسطة إذ إن الراغبين في ذلك يأخذون بعين الاعتبار جانب الربح والمردودية في عملية التجارة بالدرجة الأولى.

السؤال المطروح - معالي الوزير - هو أن الدواء مادة استراتيجية تهم حياة المواطن الجزائري، وطرحنا سؤالنا لأن مادة الدواء ليست كسلع الخضراوات أو الفواكه بل هي مادة استراتيجية تهم حياة المواطن الجزائري بالدرجة الأولى ونعرف أن اهتمام الدولة بتوجيه من فخامة رئيس الجمهورية هو التوجه بالدرجة الأولى إلى الاهتمام والعناية بصحة الفرد الجزائري ولهذا كذلك فإن تقريب وتطوير وتحسين الصحة والفعل الصحي من كل الجوانب أصبح هو الشغل الشاغل للسياسة المستقبلية للدولة الجزائرية، والقيادة السياسية للبلاد، أنظر مثلا بين المستشفيات والعيادات والمستوصفات

جاء بها، في الحقيقة - السيد الرئيس - ليس لدينا النية في تحويل هذه الصيدليات إلى أنشطة أخرى، سنعمل على الاحتفاظ بالنشاط الصيدلاني في هذه المراكز، بقيت اليوم تقريبا 800 صيدلية لم يتم بيعها بعد في المزاد العلني، ولو أنها تشكل 10% من الصيدليات الموجودة على مستوى الوطن.

هذه النسبة 10% من الصيدليات المتبقية سنعمل إن شاء الله في الأشهر القادمة وننظم عمليات المزايدات الجديدة بعد إعادة النظر في تقييم القاعدة التجارية التي شكلت العبء الأساسي.

لقد جاء شباب لشراء صيدليات في مناطق نائية، لكن نظرا لعدم امتلاكهم للموارد المالية التي تسمح لهم بالاستحقاق لم يتحصلوا عليها، وعلى هذا الأساس درسنا طرق تقييم القاعدة التجارية وحق الرقابة حتى نعيد اقتراحها في السوق بسعر ربما يجلب أكثر الراغبين في ذلك، من جهة أخرى فإن قانون الصحة يمنع ممارسة عملية التوزيع في الصيدلية إلا من طرف صيدلاني، وفي هذه الحالة لم يبق لدى (ENDIMED) صيادلة ماعدا ألفا عامل ولا يوجد حتى 5% منهم لهم طابع يمكنهم من ممارسة هذه المهنة في هذه المؤسسة.

بالنسبة لنا فيما يخص حقوق العمال فهي مضمونة 100% كما شجعنا واقترحنا في المزاد العلني أن يحتفظ أصحاب الصيدليات بالعمال، هناك دفتر شروط يفرض عليهم الاحتفاظ بالعمال، ففي 500 مركز تقريبا تم بيعه تم فيه الاحتفاظ بالعمال.

الخلاصة السيد الرئيس، نحن نعمل لكي نحتفظ بهذه الصيدليات كلها ونحافظ على استمرار وجودها ولكنها لن تكون مسيرة من طرف (ENDIMED) وإنما من طرف خواص وشكرا سيدي الرئيس.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد الوزير، نبقي دائما في نفس القطاع، وأحيل الكلمة إلى السيد توهامي بومسلات لطرح سؤاله الشفوي.

**السيد توهامي بومسلات:** شكرا سيدي الرئيس. بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام

على أشرف المرسلين؛  
السيد رئيس مجلس الأمة الموقر،  
السادة الوزراء المحترمين،  
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،  
الأسرة الإعلامية،  
الحضور الكريم،  
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سؤالي الشفوي موجه إلى السيد معالي وزير الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، وبالمناسبة بدوري أهني السيد الوزير على هذه المهمة الجديدة وأتمنى له كل التوفيق والنجاح في قطاعه.

طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور والمادتين 68 و 71 من القانون العضوي رقم 99-02، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على سيادتكم المحترمة سؤالا شفويا هذا نصه:

يعرف الجميع - معالي الوزير - أن صحة اقتصاد أي بلد يعتمد بالدرجة الأولى على وفرة وكثرة المؤسسات المتوسطة والصغيرة، هذا الاتجاه في مجال الاقتصاد يخلق الثروة الوطنية وكذلك فرص العمل، بالإضافة إلى إمكانية المتابعة والتأطير والتوجيه من طرف الدولة عن طريق المرافقة بمختلف الصيغ: مساهمة البنوك وكذا توجيه المستثمرين حسب متطلبات السوق مع تقديم تحفيزات جبائية.

ونعرف معالي الوزير كذلك أن الاتجاه اليوم على المستوى العالمي يميل إلى مفهوم الاهتمام بالبيئة والمحيط وبالتالي أصبحت كثير من الدول اليوم تلجأ إلى تشجيع المستثمرين والصناعيين والمؤسسات في مجال الاسترجاع والرسكلة لمختلف المواد التي ترمى وتطرح في الطبيعة والمحيط.

من جانب آخر يسمح لنا بتنقية المحيط والبيئة، وخلق فرص عمل جديدة للشباب وبالتالي التقليل من البطالة.

مع العلم - معالي الوزير - أن التكاليف المالية لهذه المشاريع لا تتطلب أموالا كثيرة ولا تكنولوجيا عالية

فبالنسبة للشطر الأول من السؤال المتعلق بمكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إشكالية التنمية الاقتصادية؛ يمكن القول إنه لا يختلف اثنان اليوم على الأهمية البالغة التي يلعبها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق الثروة الاقتصادية للبلاد وما لذلك من أثر على حياة الفرد والمجتمع.

ولقد أوضحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمختلف نشاطاتها في الوقت الحاضر تلعب دورا هاما وحيويا في الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء لأنها أصبحت مدخلا هاما لحل مشكلة البطالة وعاملا حاسما في زيادة الدخل الوطني ومصدرا مغزيا للمجمعات الصناعية الكبرى ومخبرا للتطبيقات التكنولوجية المتعددة وفضاء للابتكارات بأشكالها العديدة والمتنوعة.

إن ظهور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بلادنا يعد ثمرة من ثمرات الإصلاح الاقتصادي الذي شرعت فيه الجزائر، إذ توجهت تلك الإصلاحات نحو مراجعة المفاهيم المتعلقة بالجوانب المختلفة للنشاط الاقتصادي.

وقد جسدت الجزائر اهتمامها بهذا القطاع وجعلته من ضمن أولوياتها على أرض الواقع من خلال إصدارها للقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتاريخ 12 ديسمبر 2001 والذي تعزز بانعقاد الجلسات الوطنية ذات الصلة التي أشرف على مراسيم افتتاح أشغالها فخامة رئيس الجمهورية بتاريخ 14 جانفي 2004.

لقد كرس هذا القانون أي القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجموعة من القواعد التي تكون مألوفة في تقاليد ممارسة النشاط الاقتصادي، تمثلت على وجه الخصوص في الاستحداثات التالية:

1- إجراء دراسات ذات طابع استراتيجي حول مختلف جوانب المشهد الاقتصادي لتمكين السلطات العمومية من اتخاذ القرارات المناسبة في مجال المراقبة والدعم وتوضيح الرؤية للمتعاملين الاقتصاديين ورجال الأعمال.

وحتى التأطير لا يتطلب مستويات عالية. سؤالني معالي الوزير: لماذا لا يحدث تقارب وعمل مشترك ومنظم وممنهج مع بعض الوزارات المعنية كالبيئة والعمل والتضامن والصحة لدفع وتشجيع الشباب على الاستثمار في هذا المجال؟ شكرا على كرم الإصغاء والسلام عليكم.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد توهامي والكلمة الآن للسيد وزير الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار.

**السيد وزير الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار:** بسم الله الرحمن الرحيم؛ شكرا سيدي الرئيس.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

تفضل السيد عضو مجلس الأمة المحترم بطرح سؤاله الشفوي حول قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مفاده أن الاتجاه اليوم على المستوى العالمي يميل إلى الاهتمام بالبيئة والمحيط، وبالتالي يلجأ الكثير من الدول إلى تشجيع المستثمرين والصناعيين والمؤسسات في مجال الاستثمار والرسكلة لمختلف المواد التي ترمى في الطبيعة وهذا النوع من النشاط سيساهم من جهة في تنقية المحيط ومن جهة أخرى سيخلق مناصب عمل جديدة وبالتالي التقليل من حدة البطالة.

إضافة إلى كون أن هذه المشاريع المتعلقة بالرسكلة والاسترجاع لا تتطلب رأسمال كبير ولا تكنولوجيا عالية ولا حتى يد عاملة متخصصة، لذا يتساءل لم لا يكون تقارب وعمل مشترك مع القطاعات الوزارية ذات الصلة لدفع وتشجيع الشباب على الاستثمار في هذا المجال؟

أنا شاكر للسيد عضو مجلس الأمة الموقر اهتمامه بهذا النوع من النشاط المتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بلادنا، وسأتناول بإيجاز عناصر الإجابة المتعلقة بانشغالاته.

والمتوسطة لتمكينها من تحسين تنافسيتها من خلال وضعها في مستوى المعايير الدولية للتنظيم والتسيير. 4 - وضع منظومة إعلامية وإحصائية محينة وذات مصداقية تساعد من جهة السلطات العمومية على اتخاذ القرارات في مجالات الضبط والتوجيه والدعم والمرافقة وتسهل على رجال الأعمال معرفة فرص الربح والاستثمار من جهة أخرى.

5 - إعداد برنامج وطني للتأهيل، غايته تحسين تنافسية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لمواجهة المتطلبات المترتبة عن التزامات الجزائر الدولية.

6 - إشراك الجماعات المحلية في ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإلزامها بتوفير شروط نموها لتثبيت نمو السكان وتحسين رفاهيتهم.

7 - تكريس مبدأ إعطاء الأفضلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للحصول على الصفقات العمومية لتمكينها من اكتساب الخبرة والمهارة والحفاظ على مناصب الشغل.

8 - أخيرا، إعداد برامج مكيّفة ذات صلة بتكوين الموارد البشرية تأخذ بعين الاعتبار الحاجيات الحقيقية للقطاع.

كل هذه الآليات والميكانيزمات لتطوير ونجاعة المؤسسات لا تمثل غاية في حد ذاتها، إنما هي في الحقيقة عبارة عن وسائل تستلزم منا أن نتعهدنا بالمراجعة كلما حدثت تغيرات أو تعديلها أو حتى استبدالها إن لم تعد تفي بالغرض الذي أوجدت من أجله.

لقد أثمر وجود الدولة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الخماسي السابق 2005 - 2009 نتائج معتبرة حيث انتقل تعدادها من 245000 إلى 450000 مؤسسة وسيشمل دخول 17 مشتلة و32 مركز تسهيل حيز العمل بداية من السنة الجارية إضافة جديدة في تسريع وتيرة إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى نكون في مستوى برنامج فخامة رئيس الجمهورية القاضي بإنشاء 200000 مؤسسة في آفاق 2014.

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقر، فيما يخص شطر السؤال الثاني المتعلق برسكلة

2 - تكريس مسعى تشاور السلطات العمومية مع الشركاء الاقتصاديين كضرورة تقتضيها متطلبات انفتاح السوق والتداعيات المحلية والدولية لأن القرار الاقتصادي لم يعد حكرا على الدولة ولأن النشاط في هذا الميدان صار متروكا للمبادرات الخاصة.

3 - تمويل الاستثمارات في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ووضع آليات لضمانها وفق مقتضيات العصر ومن بين هذه الآليات التي اعتمد تطبيقها نجد مايلي:

مراكز التسهيل ومشاتل المؤسسات، بالنسبة لمراكز التسهيل فهي عبارة عن آليات الإعلان والمرافقة والتوجيه مصممة على شكل شبك للتنشيط الاقتصادي، الهدف منها إعطاء دفعة قوية لإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة جديدة على المستوى المحلي ويبلغ عددها 32 مركزا للتسهيل موزعة على 32 ولاية، أما المشاتل فيبلغ عددها 17 مشتلة موزعة على 17 ولاية من ولايات الوطن.

التشاور مع الفضاءات الوسيطة وممثلي المتعاملين الاقتصاديين من خلال المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي تم أيضا إنشاؤه لهذا الغرض.

الابتكار المتمثل في تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الإبداع والابتكار والعمل على إحداث جسور تواصل عملية بين عالم البحث وعالم المؤسسة. المناولة حيث قامت الدولة باعتماد نموذج منظمة

الأمم المتحدة للتنمية الصناعية حيث أنشأت منذ 1991 أربع بورصات جهوية للمناولة والشراكة في كل من الجزائر ووهران وغرداية وقسنطينة ولتفعيل دور هذه البورصات ميدانيا تم منحها دعما ماليا مباشرا سنويا وذلك في إطار عقود برامج من أجل إنجاز مجموعة من العمليات ترمي أساسا إلى تطوير وتعميم المناولة في الأنشطة الاقتصادية الصناعية على وجه الخصوص.

إستحداث أيضا الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإقرار البرنامج الوطني للتأهيل الغاية من ذلك هو مرافقة المؤسسات الصغيرة



**السيد الرئيس:** شكرا للسيد الوزير، أسأل السيد توهامي، هل يريد تعقيبا حول ما جاء في رد السيد الوزير؟

**السيد توهامي بومسلات:** بداية أشكر معالي الوزير على كل هذه الشروحات والإيضاحات المقدمة وكل التدابير والإجراءات والميكانيزمات المتخذة من طرف الدولة لتشجيع وتدعيم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لكن الهدف من سؤالي هو جلب انتباه السلطات وخاصة لما شاهدناه من خلال البرامج الخماسية السابقة لفخامة رئيس الجمهورية حيث قمنا بإنجاز واستلام عدة مراكز دفن تقنية على مستوى الولايات وفي الولايات الكبرى أكثر من مركزين إلى ثلاثة ولم نشاهد - رغم تهيئة كل الظروف هذه إلى جانب هذه المراكز التقنية - مؤسسات للاسترجاع والرسكلة ولهذا أردنا من خلال هذا السؤال أن نلفت انتباه المسؤولين لتدعيم الشباب للاستفادة من هذا النشاط الذي يعتبر دعامة للاقتصاد الوطني وشكرا.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد توهامي؛ السيد الوزير يتفق معك وليس لديه ما يضيفه في الموضوع. بودي في نهاية هذه الجلسة أن أشكر كل من شارك فيها من أعضاء المجلس وأعضاء الحكومة وستستأنف أشغال مجلس الأمة يوم 14 جويلية 2010 لدراسة ومناقشة مجموعة من مشاريع القوانين، شكرا لكم والجلسة مرفوعة.

**رفعت الجلسة في الساعة الحادية عشرة  
والدقيقة الخمسين صباحا**

النفائيات للمحافظة على البيئة وضمان تنمية مستدامة، يمكن الإشارة إلى وجود 600 مؤسسة اليوم متخصصة في عملية الاسترجاع و 300 مؤسسة متخصصة في عملية رسكلة مواد الزجاج، البلاستيك، الورق، الحديد إلا أننا نلاحظ أن هذا العدد لا يزال ضئيلا مقارنة بالنسبة للرسكلة في بعض البلدان الصناعية.

ونظرا للتزايد الطلب المحتمل في النفائيات المرسكلة في بلادنا خصوصا في مجال الصناعات المحلية وبدرجة أقل في قطاع الزراعة تم التنسيق بين قطاع الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقطاع تهيئة الإقليم والبيئة لإعداد مشروع مذكرة تفاهم في مجال النفائيات، الهدف منه إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة في ميدان الرسكلة، غير أن هذا العمل تعترضه في بعض الأحيان جملة من الصعوبات نذكر منها:

- عبء تكاليف هذا النوع من الاستثمار على ميزانية البلديات،
- عدم توفير الأراضي لبناء مدافن النفائيات والفرز،
- عدم إدراج نشاط إدارة النفائيات ضمن أولويات الجماعات المحلية،

كما أحيطكم علما أن القطاع المكلف بالصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد سعى ولا زال يسعى إلى تحسيس فئة الشباب بأهمية هذا النشاط الحيوي والفرص المتاحة للانخراط فيه وذلك من خلال تنظيمه لندوات وملتقيات.

ومهما يكن فإننا سنحرص على إعطاء هذا النوع من النشاط كل العناية ضمن دراسة شاملة ومتأنية تأخذ بعين الاعتبار كل جوانب هذا الموضوع ومحاولة تهيئة المحيط المناسب له إن على المستوى المادي أو البشري الذي سيسمح بضمان نجاح هذا النشاط واستمراره.

تلكم هي - سيدي الرئيس - بإيجاز عناصر الإجابة على انشغال السيد عضو مجلس الأمة المحترم، أملا أنني قد وفقت في ذلك.

أشكركم على كرم الإصغاء والمتابعة والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.



## ملحق

### سؤال كتابي

أشكركم على هذا السؤال الذي ينم عن اهتمامكم بقطاع الصحة بصفة عامة وبظروف عمل مستخدمي القطاع على وجه الخصوص.

لقد تفضلتم في إرسالكم بطرح إشكالية السكنات الوظيفية التي يقطنها موظفو قطاع الصحة بتندوف بحي 74 مسكنا والذين ينتظرون، حسبما جاء في إرسالكم، تطبيق التدابير بالتنازل عنها لفائدتهم.

على المطلق ومن باب الجزم القانوني الحصري، يقع طلب موظفي قطاع الصحة بتندوف بحي 74 مسكنا تحت تدابير المرسوم التنفيذي رقم 06-208، المؤرخ في 17 جمادى الأولى عام 1427 الموافق لـ 13 يونيو 2006، الذي يحدد كفاءات تحويل حق إيجار السكنات ذات الطابع الاجتماعي المخصصة للإدارات والمؤسسات والهيئات العمومية وبالخصوص المادة 02 منه.

وبناء على مبدأ تساوي المواطنين أمام القانون، يعتبر مطلب موظفي قطاع الصحة المعنيين والساكنين بحي 74 مسكنا بتندوف مطلبا شرعيا ومشروعا خاصة وأن موظفي قطاعات أخرى وفي نفس الظروف والشروط استفادوا من تدابير المرسوم 06 - 208 المذكور أعلاه.

من جهة أخرى، ينص هذا المرسوم على أن التنازل عن حق الإيجار تقوم به الإدارات والمؤسسات والهيئات العمومية في إطار المادة 20 من المرسوم التنفيذي رقم 98 - 42، الذي يحدد شروط الحصول على المساكن العمومية الإيجارية ذات الطابع الاجتماعي.

وفي الواقع، وللإجابة عن شطر سؤالكم المتعلق بالموانع التي حالت دون القيام بعملية التنازل هذه، يجب التأكيد على أن قرار تحويل الحق في الإيجار يقع تحت مسؤولية الإدارة المعنية بحكم التنظيم الذي يجبرها على المحافظة على السكنات الوظيفية والذي يربط قرار منح الإدارة بسكنات اجتماعية لاستغلالها كسكنات وظيفية بمدى محافظة الإدارة

السيد محمد يحيايو  
عضو مجلس الأمة  
إلى السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح  
المستشفيات

طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور والمادة 68 من القانون العضوي، الذي يحدد تنظيم علاقة البرلمان والحكومة، والمادة 76 من النظام الداخلي لمجلس الأمة، يشرفني أن أضع بين يدي السيد معالي وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات السؤال الكتابي الآتي نصه:

لطفا معالي الوزير المحترم، في الوقت الذي استفاد الكثير من الموظفين من السكنات التي يشغلونها بعد مرسوم التنازل الصادر في جوان 2006 والخاصة بالسكنات التابعة لديوان التسيير العقاري يبقى ساكنو 74 مسكنا من موظفي القطاع الصحي بتندوف ينتظرون وبفارغ الصبر تطبيق هذا المرسوم للاستفادة من هذه السكنات، علما - معالي الوزير - أن المعنيين لا تقبل ملفاتهم لدى لجنة توزيع السكنات باعتبارهم مستفيدين من السكنات التي يشغلونها.

السؤال: ماهي موانع تطبيق هذا المرسوم الخاص بالتنازل عن سكنات ديوان التسيير العقاري ليستفيد شاغلو 74 مسكنا بتندوف من هذه السكنات؟

في انتظار ردكم معالي الوزير المحترم، تفضلوا بقبول أسمى عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 14 جويلية 2010

محمد يحيايو  
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛

على سكناتها الوظيفية السابقة. وعليه، يمكن اعتبار طلب موظفي قطاع الصحة بتندوف حي 74 مسكنا طلبا مشروعا شكلا ومضمونا غير أن تجسيده السريع مرهون بمدى استعداد الهيئات المحلية لتوفير سكنات وظيفية جديدة إذا ما استدعت الضرورة ذلك وبالخصوص فيما يتعلق بعناصر الخدمة المدنية. وفي الأخير، وسعيا منا على توفير شروط مستدامة لضمان السكن الوظيفي للإطارات الصحية وبالخصوص في المناطق النائية ومناطق الجنوب الكبير في المستقبل، نرى أنه من المستحسن لو يقوم المشروع بتحويل ملكية السكنات الوظيفية الجديدة من دواوين الترقية والتسيير العقاري إلى مختلف المؤسسات الصحية العمومية. وتفضلوا، السيد عضو مجلس الأمة، بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 26 سبتمبر 2010

**السيد جمال ولد عباس**  
**وزير الصحة والسكان**  
**وإصلاح المستشفيات**

<p>ثمن النسخة الواحدة 12 دج</p>	<p>الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16</p>
-------------------------------------	---

طبعت بمجلس الأمة يوم الأحد 27 شعبان 1431

الموافق 08 أوت 2010

رقم الإيداع القانوني: 99 - 457 — ISSN 1112 - 2587